

اقتصاد

غاصب مختار

لا حل إلا بتشديد العقوبات وإفكاح المؤسسات المخالفة
كيف تطوّرت أسعار السلع وارتفعت جنونياً؟

لم يشهد لبنان عبر تاريخه ارتفاعاً غير مسبوق لاسعار المواد والسلع الاستهلاكية والاساسية كما شهدته خلال الاشهر الاربعة الاخيرة، بحيث انتفت الضوابط بداية الامر على نحو خطير، قبل ان تتدخل وزارة الاقتصاد عبر لجنة حماية المستهلك، وجمعية حماية المستهلك الاهلية، وتحاول ضبط السوق ووضع اسس للمعالجة ولجم الارتفاع

العاصمة. فبات سعر السلعة الواحدة ذاتها متفاوتاً بين محل ومحل وبين منطقة ومنطقة، وبفارق كبير احياناً. كما انقطعت بعض السلع والمواد الضرورية والاساسية، لاسيما المستورد منها، فيما لحق غلاء الاسعار البضائع المنتجة في لبنان ايضاً بسبب ارتفاع كلفة الانتاج نتيجة ارتفاع اسعار الدولار. "الامن العام" القت الضوء على تطور ارتفاع الاسعار واسبابه وكيفية معالجته في هذا الحوار مع المديرية العامة لوزارة الاقتصاد عليا عباس ورئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور زهير برو.

بلغت نسبة ارتفاع الاسعار ما بين 30 و40 في المئة خلال اشهر تشرين الثاني وكانون الاول وكانون الثاني وشباط، وسعت وزارة الاقتصاد الى لجم الارتفاع عبر ملاحقة التجار المتلاعبين بالاسعار بحجة عدم وجود سيولة بالدولار، وارتفاع سعر الدولار في مقابل الليرة قرابة 60 في المئة، ما يعني تراجع قيمة رواتب الموظفين وتدني القيمة الشرائية لليرة. ادى هذا التطور الخطير الى بلبلة وفوضى في الاسواق والتعاملات التجارية، بحيث بات تسعير السلع خاضعاً لمزاج التجار احياناً ولتوافر السيولة او عدمها، ووفق المناطق القريبة او البعيدة من



اسعار البضائع المستوردة ارتفعت بين 15 و50% والمحلية بين 5 و25%.

عباس: لفرض غرامات وعقوبات على المخالفين

■ كيف تطور ارتفاع اسعار السلع في الاسواق خلال الاشهر الماضية منذ بداية السنة، لاسيما الغذائية المحلية الصنع والمستوردة؟ ما هي اسباب هذا الارتفاع؟

□ عند صدور موازنة عام 2019 ودخولها حيز التنفيذ، فرض من خلالها رسم جمركي اضافي قدره 3% على جميع السلع الخاضعة للضريبة على القيمة الاضافة. ادى هذا الامر بطبيعة الحال الى ارتفاع اسعار السلع الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بمقدار 3% اضافة الى ارتفاع سعر صرف الدولار، ما ادى تالياً الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة بنسبة 10% تقريباً. بدأت ازمة شح الدولار بعدما امتنعت المصارف عن بيع الدولار وفق سعر الصرف الرسمي الى التجار، مما الزمهم شراءه من الصرافين ووجود سعري صرف للدولار في الاسواق. تلا ذلك بداية الحراك الشعبي في 17 تشرين الاول 2019 واغلاق المصارف وفرض قيود كبيرة على السحوبات بالدولار، بحيث ارتفع معها سعر الصرف الى 2350 و2500 ليرة، ما ادى الى ارتفاع مطرد باسعار كل المواد والسلع المستوردة. تراوحت نسبة الارتفاع من 15 الى 50%. اما بالنسبة الى السلع المحلية الصنع، فقد تراوحت نسبة الارتفاع من 5 الى 20% وذلك بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة من الخارج.

■ هل تتوقعون استمرار الارتفاع مع استمرار ازمات نقص السيولة وتراجع الاستيراد وغلاء المواد الاولية للصناعات المحلية؟

□ في حال استمرار ارتفاع سعر الصرف نتيجة شح السيولة بالدولار وانخفاض الاستيراد، نتوقع مزيداً من الارتفاع خصوصاً وان المصارف ما زالت تتشدد في اجراءات السحوبات بالعملة الاجنبية. اضافة الى انه لا بد من انتظار سياسة الحكومة الاقتصادية الجديدة، وما ستضمنه من اجراءات قاسية قد تنعكس سلباً على اسعار السلع. لذا ليس من الممكن عودة الاسعار الى ما كانت عليه الا في حال عودة سعر صرف الدولار الى حدود 1500 ليرة. مع الاشارة الى ان الوزارة تتابع عبر لجنة



المديرة العامة لوزارة الاقتصاد عليا عباس.

ما يؤدي الى ظلم صغار التجار الذين تضبط لديهم كميات صغيرة من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية، وهم يعاقبون بعقوبة كبار التجار نفسها التي يعثر لديهم على مستودعات من المواد المنتهية الصلاحية. لذلك من العدل ان ترتبط قيمة الغرامة المفروضة على المخالف بقيمة البضائع المضبوطة لديه، وان لا تتساوى عقوبة جميع المخالفين من دون الاخذ في الاعتبار حجم المخالفة.

2- لما كانت الحماية الفعالة للمستهلك تتطلب نظاماً متكاملًا لناحية المراقبة والتحقيق والعقوبات، بحيث لا يقتصر دور قانون حماية المستهلك على ضبط المخالفات بل يجب ان يتصف بقوته الردعية التي من شأنها الحد من تكرار المخالفات المرتكبة، لذلك تقترح وزارة الاقتصاد والتجارة انشاء نظام غرامات مالية تجبى خلال مدة قصيرة من المخالفين، يشكل نظام قمع ووقاية في ان معاً، بحيث يسمح للوزارة بعد التحقق من وجود مخالفة، فرض غرامات مالية في حق المخالفين يجب عليهم دفعها خلال مهلة لا تتعدى الشهر، ما يجعل اعمال المراقبة اكثر فعالية واكثر صرامة. كما انه يحدهم من عدد المخالفات المرتكبة في هذا الاطار، مع الحفاظ

” 1647 محضر ضبط عام
2019 في حق المخالفين

الادارة والعدل في مجلس النواب مشروع تعديل قانون حماية المستهلك، من اجل اعطائها صلاحية فرض غرامات مالية مباشرة على المخالفين.

■ متى تتوقعين الانتهاء من تعديل قانون حماية المستهلك وما هي نتائجه المتوقعة؟
□ يهدف مشروع قانون حماية المستهلك الذي اعدته وزارة الاقتصاد والتجارة وسترسله قريباً الى مجلس الوزراء لاجلته على مجلس النواب، الى معالجة جميع الثغرات التي تم اكتشافها خلال تطبيق القانون. وهو يتناول التعديلات التالية:

1- بعدما تبين لوزارة الاقتصاد والتجارة عدم التناسب بين حجم المخالفة ومقدار العقوبة عند تطبيق قانون حماية المستهلك من المحاكم المختصة،

اقتصاد

◀ على حق المخالف في الاعتراض على المحضر امام المراجع القضائية المختصة خلال فترة محددة بعد دفع الغرامة المفروضة عليه واسترجاعها مع فائدة في حال قرر القضاء تبرئته.
3- بهدف ضبط ارتفاع الاسعار، اعاد مشروع القانون التشديد على ما ورد في المرسوم الاشتراعي رقم 83/73 لناحية اعطاء وزير الاقتصاد والتجارة صلاحية تحديد نسب الارباح للسلع الاستهلاكية وتشديد العقوبات والغرامات المادية على المخالفين وامكان اقفال المؤسسات في حال تكرار المخالفة.

■ كيف يمكن وضع حد لهذا الارتفاع العشوائي بين منطقة واخرى؟
□ تعمل فرق المراقبة على ضبط المخالفات وتنظيم المحاضر في حق التجار الذين يعمدون الى رفع الاسعار بشكل غير مبرر، وعندما تحال هذه المحاضر على القضاء وتصدر الاحكام في حق المخالفين، يشكل ذلك خطوة متقدمة نحو وضع حد للارتفاع العشوائي. من الطبيعي ان تكون هناك فوارق في الاسعار بين منطقة واخرى وبين محل واخر، كوننا في نظام اقتصادي حر، الا انه من غير المسموح ان تكون هذه الفوارق كبيرة. هنا تكمن اهمية اعلان الاسعار، والحل الجذري يكون بتوحيد سعر صرف الدولار بين الصرافين والمصارف وانهاء ازمة السيولة بالدولار.

برو: مدخل خفض الاسعار ضرب الاحتكارات

■ ما هي الاسباب الحقيقية لارتفاع الاسعار بهذا الشكل الفوضوي وغير المسبوق؟
□ الغلاء في لبنان قبل الازمة الحالية كان اعلى بنسبة 30 في المئة عن بقية دول المنطقة، بحسب طبيعة نظامه الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتبعة التي تعتمد على الاستهلاك مع انتاج خفيف جدا، وهنا نتكلم عن انتاج بقيمة 3 مليارات دولار في مقابل استيراد بالعملة الصعبة يصل الى 20 او 22 مليار دولار. ما يعني انه لا يمكن اي دولة في العالم ان تستمر طويلا على هذا المنوال من دون ان تنهار، لذلك فان اداء 30 سنة على هذا المنوال من التراكمات الاقتصادية التي

■ ما هي المواد التي شملها الغلاء بحسب احصاءاتكم؟

□ جميع السلع الاستهلاكية المستوردة شملها الغلاء للاسباب الانفاة الذكر ولكن بنسب متفاوتة لاسيما الغذائية منها، لان المستهلكين خزّنوا هذه المواد بنسب كبيرة ما زاد الطلب عليها.

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها وزارة الاقتصاد لاسيما حماية المستهلك؟

□ عمدت وزارة الاقتصاد والتجارة الى دراسة حركة الاسعار لدى الشركات، ونظمت محاضر ضبط بجمع التجار المخالفين الذين رفعوا الاسعار بطريقة مصطنعة، بقصد جني ارباح غير مشروعة استغلالا منهم للازمة، وذلك عملا بنص المادة 16 من المرسوم الاشتراعي رقم 83/73 المتعلق بحيازة السلع والمواد والحاصلات والاتجار بها. كما قامت بالتشدد بتطبيق قرار نسب الارباح التجارية رقم 1/1/277. تاريخ 15/6/1972، حيث سطرت عددا من محاضر الضبط في حق نقاط البيع والسوبر ماركت لتخطيها نسب الارباح المعمول بها، بالاضافة الى ذلك تم التشدد بالزام التجار اعلان الاسعار بالليرة اللبنانية، وعدم الزام المستهلكين الدفع بالدولار وتسليمهم فواتير بالليرة اللبنانية عملا بالمواد 5 و6 و25 من القانون رقم 659/2005.

■ كم يبلغ عدد حاضري الضبط التي سطرتهما الوزارة، وهل يتم تنفيذها ام التهرب منها؟

□ بلغ عدد محاضر الضبط عام 2019 نحو 1647 محضرا. لكن فرض غرامات وعقوبات قاسية في حق المخالفين من القضاء وسرعة اصدار الاحكام يشكلان رادعا اكبر وازافيا لعدم الاستمرار في ارتكاب المخالفات.

■ هل من توجه لدى وزاراتكم للعمل مع وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين لخفض اسعار المواد الاولية للصناعة؟

□ تتعاون وزارة الاقتصاد والتجارة بشكل دائم مع جميع الوزارات المعنية لمساعدة الصناعات اللبنانية ضمن حدود القوانين والانظمة المرعية الاجراء. نذكر على سبيل المثال، ان جهاز حماية الانتاج الوطني، الذي يرأسه المدير العام للاقتصاد والتجارة ويضم وزارتي الصناعة والزراعة، يعمل بشكل دائم لحماية هذه الصناعات، وقد اتخذ العديد من القرارات المهمة لدعم الصناعات المحلية. كما ان الوزارة تسعى دوما الى اشراك جمعية الصناعيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة في اثناء تحضير اتفاقية تجارية جديدة، او لدى مناقشة المشكلات التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات التجارية النافذة، بما في ذلك مناقشة امكان تأمين المواد الاولية باسعار متدنية للصناعيين اللبنانيين.

فلجأوا الى حظر ودائع المودعين عبر اجراءات غير قانونية لأن اي اجراء للمس بالملكية الخاصة اذا كان لا بد منه يجب ان يستند الى قانون من مجلس النواب، وليس ترك مسيبي المشكلة ليرسموا طريق الخروج من الازمة، واقصر طريق لديهم هو المزيد من الاستدانة ووضع اليد على الودائع المصرفية. نذكر ان انهيار القدرة الشرائية رافقتها بطالة كاملة لعشرات الاف المواطنين ونصف بطالة عبر خفض ساعات العمل والرواتب الى النصف واكثر، ما ادى الى افقار سريع للمواطنين، وهو امر لم يحصل في تاريخ الكيان اللبناني حتى في عز الحرب الاهلية لم نشهد مثل هذا الانهيار. هذا الامر مسؤولة عنه

الطبقة السياسية والمصرفية والسياسات الضريبية غير العادلة وسيطرتها على المستهلكين.

■ كيف يمكن وضع حد سريع لهذا الانهيار ومن هي الجهات المعنية القادرة على وضع الحلول الصحيحة؟

□ يجب الذهاب فورا الى اجراءات متوسطة الامد بوقف التهرب الضريبي، واسترداد المال المنهوب، وتصحيح الوضع الجمركي، واستعادة الاملاك العامة المسيطر عليها، واستخدام الليرة بدلا من الدولار في كل التعاملات الداخلية، ووقف الهندسات المالية التي وصلت الى رقم 8 مليارات دولار وزادت ربح المصارف الى 8 في المئة من دون خفض الضرائب على المدينين، ووقف منع تحويل الدولار الى الخارج لان علاقات لبنان قائمة على التعامل مع الخارج، مع التركيز على توسيع الامن الاجتماعي ليطاول السلع الضرورية مثل كل انواع الحبوب واللحوم والاجبان والالبان لانها اساسية في غذاء اللبناني، اضافة الى ما تم وضعه من الدولة لاستيراد الادوية والقمح والطحين والمحروقات. هذه الاجراءات تخفف فورا من حدة الازمة، لكنها تحتاج الى قرار من طبقة سياسية غير القائمة حاليا. نحن كجمعية اقترحنا حلا سريعة لضبط الاسعار لكنها تحتاج الى قرارات تطبيقية من السلطة. هناك ايضا سبب اساسي للازمة هو الاحتكارات، لذا يجب ان نذهب الى كسر الاحتكارات لكل المواد والسلع الرئيسية، والتي تشكل ما نسبته 85 في المئة من المواد والسلع الاستهلاكية. فلا يجوز ان يكون 5 الاف شخص مسيطرين على اقتصاد البلد وحياة الناس نتيجة احتكارهم لكل المواد والقطاعات الاساسية. فما هو تفسير ان سعر طن الاسمنت في لبنان يبلغ 100 دولار بينما يبلغ سعره في دول المحيط 25 دولارا؟ هذا بسبب نفوذ زعامات محددة ومعروفة تحتكر المادة. الامر ذاته يطاول قطاعات الغذاء والدواء والاتصالات والحديد ومواد البناء والطلاء والطيران. لذا فان المدخل لخفض الاسعار هو ضرب الاحتكارات ووقف العمل فورا بالقانون رقم 34 الصادر سنة 1967 والذي كرس الاحتكارات. اذا تم تنفيذ هذه الاجراءات واعتماد الليرة في التعاملات، فهي تؤدي الى استقرار ما وعودة بعض الثقة ووقف الانهيار. ربما ليست هي الحل الجذري لكنها المدخل الى



رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور زهير برو.

■ هل قمتم باجراءات على الارض للجم ارتفاع الاسعار وضبط السوق؟

□ نحن نقوم بعمل يومي في عرض الوقائع والاقتراحات، وكل عشرة ايام نقوم باستطلاع على الارض لمعرفة تطور الاسعار قدر الامكان لأن الفوضى قائمة والزيادات تتفاوت وفق المناطق، وتبين انها زادت بنسبة 40 في المئة. وقد اصبح هذا الرقم معتمدا في لبنان. الجمعية تقوم باتصالات ومتابعات، وستتخذ اجراءات قضائية ستظهر قريبا في حق المخالفين والمركبكين.

■ هل تقومون بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد من اجل معالجة الازمة؟

□ ننتظر ما ستقوم به الحكومة الجديدة، علما ان التنسيق كان قائما مع وزير الاقتصاد السابق منصور بطيش خلال الفترة القليلة السابقة لاستقالة الحكومة، وتبين ان مواقفه قريبة جدا من مواقفنا واقتراحاتنا، لاسيما حول الهندسات المالية وتقديم الدعم للافران. لكن الموضوع لم يعد مجرد مراقبة اسعار، بل اكبر بكثير كونه يحتاج الى قرارات من منبع المشكلة ويبدأ بكسر الاحتكار لضبط الاسعار المتفلتة والسياسات الضريبية وسواها من اجراءات تحتاج الى قرارات جريئة من الحكومة.

30 سنة من الازمة الاقتصادية الخاطئة ادت الى الانهيار

الحل، خصوصا وان استعادة الثقة بالقطاع المصرفي تحتاج الى سنين طويلة، ولا توجد مشاريع بديلة لهذه الحلول، ولا يقدم احد اي حلول جديدة، ما يدفعنا الى القول انه اذا استمرت هذه السياسات فالايام السود ستبقى قائمة مستقبلا.

■ هل تتوقع اجراءات من الحكومة الجديدة؟
□ الخوف ان تكون لدى اعضاء الحكومة وهم من الاكاديميين، خيارات ليبرالية متوحشة على النمط السائد قبالا. لكن ما تسرب اليها من معلومات حول لقاءات اعضاء الحكومة مع الهيئات الاقتصادية لا تطمئن على الاطلاق. فثمة خشية ان تذهب الحكومة الى عدم دفع الاستحقاقات المقبلة في اذار وهي بقيمة مليار و200 مليون دولار وتحويلها الى الدائنين الاجانب، وهذا امر خطير جدا لانه يعني دفعها من القروش الاخيرة المتبقية للبناني.